١ — القانون الدولى

عند قدماء المصريين

٢ — الاقتصاد السياسى

عند قدماء المصريين

بقلم

جورجى نجيب الراهب

بمتحف فؤاد الاول الزراعي

obeikandl.com

obeikandl.com

١ — القانون الدولي عند قدماء المصريين

اذا اردنا الكلام عن القانون الدولي عند قدماء المصريين فاننا نريد أن نبين النظم التي كانت متبعة في العلاقات بين مصر القديمة والبلاد الاخرى في ذلك الحين . فقد كانت التجارة في الماضي كما هي الآن اكبر باعث على ربط العلاقات بين مصر والبلاد المجاورة . وتتبع المصريون أثر الفينيقيين في التجارة وأخذوا منها قسطاً وافراً وإن لم يصلوا الى درجتهم فيها

فقد كانت الصادرات تحتوي على بعض المحصولات والاقمشة والنفائس والجواهر والزجاج والفخار والواردات الخام بمختلف الانواع من البلدان الغير المتمدينة في آسيا وافريقيا

وكان طريق التجارة الداخلية نهر النيل وكذا الترع . اما التجارة الخارجية فكانت تنقل بمعرفة الفينيقيين أو عن طريق البر . ولهذا كانت تهتم الحكومة باستبدال المحصولات المصرية بمواد نافعة من البلدان الأجنبية

وأنشئت لذلك اسواق يرسل اليها المرء محصولاته فيستبدل بها مواداً اخرى . وكانت فكرة المصلحة العامة هي الدافع الوحيد في السماح للاجانب بدخول هذه الأسواق رغماً عن منعهم من الاقتراب من النيل في أي حال . وكان محظوراً على الزنوج ارتياد الحدود . وكان لا يسمح للمصريين بالذهاب الى الخارج . وثابت في ورقة من البردي موجودة ببرلين أن « سانحة » أحد ندماء « امنمحعت » أراد الهرب من مصر فلم يتيسر لهُ تخطي الحدود الا بشق النفس

أما فيما يختص بالأسواق التي كانت مفتوحة للاجانب فيمكننا أن نستنتج ذلك من تاريخ يوسف واخوته وابيه أيام الهكسوس . فان تجاراً أجانب باعوا يوسف في مصر . ثم بعد أن عين هذا الأخير وزيراً لفرعون استقبل أخوته الذين أتوا أيام القحط لشراء الغلال

وكان المديرون في تلك الايام مكلفين باستحضار ما يلزم للاهالي من الغذاء . وقد أطلقت يدهم في الانتفاع بتجارة المصنوعات حتى انهم كانوا يستخدمون لهذه التجارة الدولية مراكب عديدة للاجانب غالباً . وفي أيام رمسيس الثاني كوّن تجار عديدون شركات كبيرة . لذلك تكونت بالتدريج بجانب طبقة الاشراف طبقة اخرى مالية كان اغلب اعضائها من الاجانب

وكان المصريون يحرّمون الربا طبقاً لمبادئهم الدينية . وقد استفاد الاجانب من هذا فاستقلوا باشغال المصارف وكانت الحكومة لاحتياجها الى الاموال لتقوم بالمشروعات النافعة تضطر الى الاقتراض من اولئك المرابين والسعي لارضائهم حتى اصبحوا في حالة ممتازة

ومنذ ايام رمسيس من العائلة العشرين كان القانون التجاري اجنبيًّا عمل بمعرفة الاجانب مخالفاً في ذلك روح القوانين الاهلية

ولم يقطن اولئك التجار الاجانب بطيبة بل كان البعض يسكن « بالفيلة » والبعض الآخر — وهو الاكثر عدداً — بالفيوم على انهُ كان لهم عملاء في كل جهة للقيام بالاعمال

وتبين لنا المحررات التي اكتشفت في « تل العمارنة » سنة ١٨٨٧ العلاقات التي كانت موجودة بين ملوك مصر وملوك آسيا الصغرى في القرن الخامس عشر قبل الميلاد . وقد نرى فيها حوادث ذات شأن عظيم . إذ كان ملوك آسيا يذكرون لملوك مصر ما كان من العلاقات الحبية بين الآباء والاجداد . ويعرضون عليهم أن تكون بين بعضهم البعض صلة نسب ومعاهدات تجارية

ومن جهة اخرى نرى حكام الولايات التي فتحت يؤدون يمين الاخلاص والطاعة طالبين من ملوك مصر المعونة والحماية ، ونرى ايضاً أن خطابات « تل العمارنة » تحدد وظيفة المندوبين المنوط بهم ربط العلاقات الودية. فان هؤلاء المندوبين كانوا ينتقلون من بلدة الى اخرى كوسطاء او كحماة ، واحياناً كقضاة يسعون لجعل سلطة فرعون موضعاً للاحترام حتى في البلاد النائية

ومن بين المعاهدات المحفوظة معاهدة رمسيس الثاني مع ملك «الخطاس» . وهذه المعاهدة الشهيرة تمت بعد الحروب العديدة التي أكبرت قدر « سيزوستريس » العظيم وقد كتبت في بلدة « خطاس » بعد المخابرات الدينية والسياسية وأحضرها لمصر مندوبو المملكتين الذين وضعوها لعرضها على « سيزوستريس » وكان موجوداً وقتئذٍ في « باراس » البلدة التي عزم على تشييدها بالقرب من الحدود المصرية من جهة شبه جزيرة سينا . وهناك استقبل مندوبي ملك «الخطاس» وهما « ترتاسيبو » و« راميس » اللذين حضرا مع مندوبه الخاص القائد « واتبا » . وقد تبادل الفريقان صورة هذه المحالفة موقعاً عليها من الطرفين . وذهب بعدها رمسيس الثاني الى « طيبه » ليقدم واجبات الشكر للاله « آمون » واصطحب معهُ المعتمد الاول لملك «الخطاس» واستأذن هذا المعتمد من رمسيس الثاني في العودة الى بلاده بعد أن أتمَّ مأموريته. ومن حسن الحظ أن حفظت صورة من هذه المحالفة . وقد وجدت كالمعتاد منقوشة على آثار «طيبة» و«ابي سمبل» وهي تحتوي على : —

اولاً — فصل شامل لموضوع هذه المحالفة واسماء المتعاقدين وآبائهم

ثانياً — بيان للاسباب التي جرّت الى الحروب العديدة بين الملوك السابقين

ثالثاً — معاهدة سلمية تؤيد المعاهدات السابقة التي لم تكن لترمي الاَّ الى السلم

رابعاً — طلب للآلهة في الشهود على هذه المحالفة

خامساً — قسم ديني بتقديم ذبيحة للآلهة لتساعد على اتباع ما جاء بهذه المحالفة

سادساً — جملة مواد تشمل الحالات الثلاث الآتية :

(١) حالة حصول حرب بين احدى الدول المتعاقدة ودولة اخرى

(٢) حالة حصول سرقة بمعرفة احد خدام او اتباع المتعاقدين أو أي جريمة اخرى وهنا كان النفي واجباً قانونيًا

(٣) حالة ذهاب شخص او اثنين او ثلاثة إلى احد البلدين المتحالفين بدون علم ملكهم. وفي هذه الحالة يتعهد كل من المتعاقدين باعادتهم الى اوطانهم وتسليمهم الى السلطة المحلية لاجراء شؤونها معهم

وهذه المحالفة من الاهمية بمكان عظيم . اذ انها تبين لنا كل قواعد القانون الدولي العام والخاص في ذلك الحين

فالقانون الدولي العام لم يكن شاملا فقط لتداخل الدولتين المتحالفتين حربيا لصد غارات الدول الاخرى التي تهاجم احداهما ، بل كان يشمل ايضاً الاتفاق على معاقبة الثائرين من أهالي احد البلدين المتحالفين

وقد اشتملت هذه المحالفة ايضاً على مبدأ القانون الدولي الخاص اذ ان النفي كان محتما على كل خادم أو تابع لاحد الامراء المتحالفين عند ما يترك وطنه بسبب جنائي . ويذهب ليحتمي في احدى البلاد المجاورة

لم تكن هذه المعاهدة اذن معاهدة تحالف واخوة فقط . لان ملك « الخطاس » قدم الى رمسيس الثاني ابنته ليتزوج بها في الوقت الذي عمل فيه الصلح . بل كان الغرض الاساسي اعادة العلاقات التجارية والسياسية والاتفاق على الاعمال الحربية ايضاً

ولما عادت العلاقات التجارية وكثر السفر بين سكان البلدين المتحالفين ازداد عدد الاجانب فيهما . فأصبح للتاجر والصانع الاجنبي صفة ممتازة خاصة فيه بالنسبة لوطنه الجديد وكان له ما لمعتمدي الدول في الوقت الحاضر — أي انه كان ينقل معه جزءا من وطنه بعوائده وقوانينه وكانت حالته القضائية تشبه نوعاً حالة الاوربي بمصر تحت حكم الامتيازات الاجنبية

والمبدأ الاساسي الذي بنيت عليه هذه المعاهدة هو اعتبار ملوك مصر ان لهم حق الملكية المطلقة على رعاياهم وأتباعهم . هذا الحق الذي قرره فرعون وملك « الخطاس » وقد أخذ « منفتاح » ابن « رمسيس» الثاني بنصوص هذه المعاهدة في معاملة الاسرائيليين الفاطنين بمصر فان موسى النبي بيّن لنا المعاملة القاسية التي عومل بها الاسرائيليون . وكيف ان « منفتاح » أراد أن يلحق بهم عند مغادرتهم الديار المصرية تنفيذاً لنصوص تلك المعاهدة التي وقع عليها ابوه

والظاهر أن هذه المعاهدة لم تدم كثيراً اي انه لم يبق معمولا بها مدة طويلة لانه قد قل نفوذ مصر في الخارج من الوقت الذي أصبحت فيه سيطرة الفراعنة على الممالك الاجنبية متنازعاً فيها . صحيح ان مصر حافظت على مركزها طويلاً نظراً لاهمية آلهتها وثروتها . الاّ ان البعثات

المصرية كادت تصبح في خبر كان . فتغير سلوك مندوبيها كثيراً . وفقد المندوبون المصريون في القرن السادس عشر قبل المسيح كل ما كان لهم من الشأن. واصبح لا يخشاهم احد حتى انهم كانوا يسجنون في البلاد الاجنبية ويموتون بائسين

وقد حصل الاجانب من هذه الحالة الجديدة على امتيازات عديدة لان من وقت حروب الامبراطورية الجديدة صارت الافكار الوطنية أكثر اتجاهاً الى سكان آسيا الاصليين . وكان أكبر عمل سياسي أيام حكم « السيتيين » القضاء على الافكار السائدة ضد الاجانب . فلم يقتصر الأمر على التساهل مع اليونانيين فقط . بل أصبحت معاملة الاجانب احسن حالاً من معاملة الوطنيين انفسهم

وقد منح « ابسامتيك » الثالث لليونانيين بعض الاراضي المجاورة للنهر . وعينهم ضمن حرسه الخاص . وأبقى كل من « نكر » الثاني و « ايزيس » هذه الامتيازات . واقتفى « امازيس » كذلك اثر سياسة سلفائه فتزوج « بلارنكا » اليونانية وجذب كثيرين من مواطنيها لمصر . ووهبهم أراضي عديدة شيدت عليها مدينة (نوكراتيس) اليونانية وكان اليونان أيام حكمه حاصلين على امتيازات تشبه الامتيازات الاجنبية اليوم . وانتهى النفوذ اليوناني باقراض المدنية المصرية حتى لم يعد للمسائل الدولية في مصر أدنى شأن .

٢ — الاقتصاد السياسي عند قدماء المصريين

كانت مصر في بدء تاريخها خاضعة لسلطة الفرد أي لنظام حكومة ملكية . وكانت تنحصر موارد المعيشة في ذلك الوقت ، من الوجهة الاقتصادية ، في محصولات الارض الطبيعية . وكانت عوامل الانتاج من جوّ وارض وعمال ، متّحدة ومرتبطة ، لانماء موارد الرزق في ارض الفراعنة . وكان وادي النيل اصلاً عبارة عن ارض يغيّر الفيضان في كل سنة حالتها ، من حيث علاقتها بالمحصولات

وكانت عندهم قاعدة خاصة لمسح الاراضي ، يلتزمون تطبيقها من جديد بعد هبوط الماء . ومن هنا ظهرت في مصر أهمية المساحة وفك الزمام . وعلا كعبهم على مَرّ الأيام في هذا السبيل حتى أن يوليوس قيصر ، استوفد بعض المساحين من مصر ليقوموا بمساحة ارض الغال (فرنسا الآن) التي فتحها حينذاك . وكان لا بد لكل مشتغل في الارض من شريك لهُ في العمل . وهذا الاشتراك لا يمكن تطبيقه على نقطة أو جزء معين ، بل على كل وادي النيل . ومن هنا نشأت الحاجة لادارة عامة ، أي السلطة التي تصدر تعليمات واحدة ، تطبق في كل جهة ومكان . وعليه صار تجنيد طائفة من العمال خاضعة لهيئة تشريعية تحلّ الصالح العام المحل الأول من الاعتبار

وبالرغم من أن الزراعة في ذلك الزمن كانت هي ثروة البلاد ، فانها لم تكن النظام الطبيعي الوحيد المتعارف بينهم ، بل كان للصناعة أهمية كبرى بازاء الزراعة . فالنظام كان نظاماً اشتراكيًّا للحكومة . ويدلنا التاريخ على أن حكومة الفراعنة الملكية ، كانت عاملاً قويًّا في رقي البلاد . ولم تكن الحكومة الأ نوعاً من جماعات متضامنة تحمي المصالح العامة من اعتداء الافراد

فاهتمام الاهالي كان موجهاً بصفة خاصة الى الزراعة ، وربما لم يكن هناك ما هو اكثر تقدماً منها . وكانت التجارة وقتئذٍ ضئيلة جدًّا ، بخلاف ما كانت عليه عند الكلدانيين لانهُ لم يكن للمصريين علم كبير بالتجارة . وكان الشعب المصري بطبيعته محبًّا للسكينة والهدوء على العكس مما كان في المدن القديمة التي كانت مباءة للحروب المستمرة ، هجوماً او دفاعاً . فمصر كانت كما هي الآن ، بلاد الهدوء والعمل والنشاط . والفضل في ذلك راجع للري حيث كان من الممكن زراعة اشياء كثيرة مختلفة ، حتى في الوجه القبلي . فثروة مصر وكنوز أرضها ، كانت ثمرة اعمال اولئك الفراعنة الاقدمين . فكان الفراعنة اصحاب الارض وتعهد فلاحة الارض لرعاياهم . على أن اولئك المزارعين المجهدين لم يكونوا تحت رحمة مطامع السيد بل كانت هناك قواعد نظامية والشريعة الدينية كالمدنية على السواء تحرم قطعيًّا أن يحمل الرجل فوق ما يتحمل وكان عمل الرجل مقرراً بقوانين ملكية

وكان النشاط عاملاً في طول البلاد وعرضها فكنت ترى في كل مكان فرقاً مؤلفة من خمسة أو عشرة مزارعين . وكان الرئيس في عمله كالعامل البسيط إلاَّ انهُ كان يعطى لهُ عمل أقل منهُ نظير مراقبته وكانت الاعمال واحدة سواء في ارض الملك الخاصة أو في الارض الممنوحة للموظفين الحربيين والدينيين . وكان يعمل عن الجميع حساب دقيق . فيقيد الفلاحون المشتغلون في فلاحة الارض كما تقيد الاراضي نفسها وما يستغل منها وكان للحسبة في كل الازمنة شأن خطير في الادارة وخصوصاً في الاقتصاد السياسي عند المصريين فعند القدماء كان الكتبة يقعدون القرفصاء وأما الكتبة اليوم فيجلسون على مقاعد والكل يشتغلون على الدوام بذات النشاط وبذات الايدي . فاذا ادى الكاتب الامتحان وحصل على الشهادة صار مرشحاً لتولي أعلا المناصب فيمكن أن يصبح وزيراً أو والياً أو قائداً ولو انهُ ابتدأ عاملاً بسيطاً

وكانت الاراضي الزراعية تحت مراقبة الملك مباشرة ويقوم بفلاحتها جماعة من المزارعين يرئسهم ناظر . وكانت هذه الجماعات تقدم محصولات الارض للملك . وعلى هذا النظام كان يسير القائمون بالاشغال العمومية واصحاب الحرف والصنائع فينقسمون فرقاً فرقاً عدد كل منها ٥ أو ١٠ رجال ويعطى لكل من العمال نصيبهُ من الغلة من مخازن الملك فكانت معاونة وتضامن الافراد ضرورية وخصوصاً في بلد كمصر حيث كان العمل الاشتراكي لازماً

وكان أول واجبات المصري الفلاحة وإقامة الجسور وحفر الترع والخلجان وغير ذلك ويلي ذلك واجباته نحو عائلته ومواطنيه أعني زملائه في العمل ثم واجبه نحو الجميع

وكان يفتخر ملوك وحكام المملكة في الزمن القديم بأنهم نشروا ألوية العدل والاحسان وآسوا الفقراء والأرامل والايتام غير تاركين فرداً يئن تحت اثقال الحاجة والفاقة وبأنهم كانوا ذوي دماثة ورقة في الاخلاق . وكان الملك بينهم إلهاً منظوراً هو المدبر لأمور الزراعة والصناعة بطريقة لا تدع محلاً لسخرية رجال الاجتماع في العصر الحالي

ولنا في حسن إدارة الوالي « أميني » من العائلة العاشرة مثال حسن . لما عين الملك الوالي رئيساً لاحدى العشائر قال انهُ فلح الارض جهد استطاعته لكي تنتج محصولاً جيداً لغذاء الاهالي وكان في أيام القحط يعطي عند وفرة المحصول ويرسل الى الملك ما يأتي اليه ويترك للملاك ولرؤساء الفرق ما زاد من المحصول الذي استثمروه بمعاونة عمالهم

وقد آلت الأراضي الزراعية في عهد الامنوفسيين الديموقراطي الاصل الى ملكية الانتفاع وصارت في عهد الرعامسة شبه ملكية . أما أراضي الملك الخاصة فقد بقيت على حالها بدون أدنى تغيير لنفوذ السلطة الملكية . على ان ما أعطاه الملوك لأقاربهم وما منحه الملوك الفاتحون لولاتهم وما جادوا به ايضاً على أولادهم المستحقين من الاراضي المعفاة من الخراج — كل هذا كان سبباً للخروج عن القاعدة المألوفة وآل الى نزع الملكية تدريجيًّا من يد الملوك . وهذه الاحوال الاستثنائية الجديدة سهلت الاصلاح على عهد رمسيس الثاني وأدت الى ملكية الافراد وازداد ذلك تدريجيًّا الى ان أفضى الى الاصلاح الذي اجراه بوخوريس وأمازيس في هذا الشأن

وبأزاء مسألة الملكية تعرض مسألة الوراثة بواسطة العشائر فانهُ لم يحصل تغيير في عوائد البلاد من حيث حالتها الاجتماعية فالابن كان يجب عليه أن يكون كما كان ابوه ولا يمارس الأ ما كان يصنع هذا الأب ولذلك نرى انهُ قد حافظ ابناء في عائلات كثيرة بطيبة وممفيس على عهد اجدادهم في الصفات مدة أجيال عديدة. وقد بين هيرودوت وسقراط وافلاطون واسترابون وديودور عدد تلك الطوائف المصرية وأقدم هذه الطبقات طائفة الكهنة وعلى مثالها ظهرت فيما بعد الطبقة العسكرية وانتظم حال هذه الطبقات في زمن الرعامسة واختص رجال الدين شيئاً فشيئاً بأسرار العلوم . وقبضوا على زمامها بأيديهم وأبوا ان يلقوا بمفاتيحها لمن ليس من طبقتهم وحفظوها لابنائهم من بعدهم وكان رؤساء هياكل ممفيس وسايس يقومون بتأدية الوظائف المختلفة للملك فكان للكهنة اعظم شأن بين الناس بعد الملوك اجراء العدل فكان معبوداً لهم فقويت بذلك شوكتهم لدرجة أمكن بها لقسوس طيبة وآمون خلع الرعامسة وأسسوا بأنفسهم بعدها العائلة الحادية والعشرين

أثبت التاريخ ان رمسيس الثاني هو أول من أسس نظام العسكرية ووضع لهُ خطة مخصوصة يسير بموجبها وقد أفرد لطائفة العسكرية قسما كبيراً من الاراضي المصرية لتوزع على أفراد هذه الطبقة ويكون لهم حق الانتفاع بها ولم يفعل سيزوستريس ذلك الا مكافأة للعساكر لقيامهم بواجب الدفاع وحماية الوطن من الغارات الشعواء من جيرانهِ كما اثبت ذلك شاعر رمسيس الثاني في قصائده التي وجدت في جداول وقد وهب هذا الملك للعساكر جانباً كبيراً من املاكه وأراضيه الخصوصية التي آلت اليهِ من طريق الإرث . ووجدت من الآثار أوراق تثبت أن وظائف القيادة العسكرية كان يتوارثها الابن عن أبيهِ وكان يمكن لأحقر جندي أن يصير ضابطاً أو رئيساً كبيراً في الدرجات العسكرية اذا أظهر كفاءة او مقدرة في حمل السلاح والقيام بالمهام الحربية . وكان باقي الاهالي في عهد رمسيس الثاني لا يملكون في الحقيقة الأ المواشي واما الاراضي فكلها كانت ملكاً للمليك ولهم حق فلاحتها والانتفاع بغلاتها وثمراتها فقط. ولكن في عهد بوخوريس تغير هذا النظام حيث وزع هذا الملك الأراضي على الاهالي وجعل لها حدوداً معينة ونظاماً مخصوصاً ومن هذا الحين عرف المصريون حق الملكية بعد ان كانوا لا يعرفون غير حق زرع الارض فقط

وقد ترتب على تخويل حقوق الملكية والانتفاع لبعض الطوائف المصرية مثل العساكر والكهنة تقييد باقي الطبقات الاخرى من الأهالي وحصر الانتفاع في تلك الطبقات الممتازة

﴿ نظام الوراثة عند قدماء المصريين ﴾ إن انتقال حقوق امتلاك الاراضي والمواشي والمحاصيل من ذرية إلى ذرية بلا انقطاع كان من شأنه أن يزيد في الخصوبة والنماء . هذا هو السبب الحقيقي في تقوية تلك الطوائف المصرية التي تملك الاراضي فان حصر الوراثة في ذريتها كان على الدوام سبباً لخصوبة الارض وتكاثر محصولاتها وزيادة عدد المواشي وحسن تربيتها وقد يخطىء الذين يظنون ان السبب الوحيد في تقوية هذه الطوائف هو لأغراض سياسية أي حصر حق الملك وحوزة الاراضي في أيدي فئة من الناس استأثروا بكل مرافق الحياة وخيرات الارض

وعلى كل حال فان تقسيم الشعب المصري إلى طوائف مختلفة ترتب عليه تقسيم الاراضي التي كان يملكها الملك ذاتها والكهنة والعساكر وبهذه الطريقة تحولت الاملاك الذاتية الى شبه التزامات متجددة

وفي حكم العائلة الثانية عشر سلمت بعض الممتلكات الخاصة بالملك وبالكهنة الى بعض الاخصاء للانتفاع بها واستغلال ريعها ولا شك في ان هذه الاملاك نفسها هي التي جرد منها فرعون موسى الرعاة كما جاء في التوراة . — وبعد طرد هؤلاء الرعاة ابتدأ تقسيم الاراضي على الصورة التي مرَّ ذكرها ومن المرجح أن فرعون مصر هو رمسيس الثاني او سيزوستريس

وهذا الملك هو الذي يعزى اليه تقسيم الاراضي المصرية وتوزيعها على طوائف مختلفة ووضع ضرائب مخصوصة لها

ومع ان البلاد كانت منقسمة في ذلك العهد الى قبائل وطوائف فان روح التعاون وتبادل المنفعة كان سائداً بين هذه الطوائف والقبائل حتى يخيل للناظر الى حالتها العمومية أنها أفراد عائلة واحدة

وفي عهد العائلة الحادية والعشرين الدينية والعائلة الاثيوبية التي اعقبتها كان الملك الحقيقي والاله في مصر (آمون) الذي كان قابضاً على السلطتين الدينية والمدنية معاً . وفي ذلك العهد أخذت تتقلص المبادىء الاقتصادية التي وضعها ملوك مصر في عهد رمسيس وكذلك سقط مبدأ فصل السلطات المختلفة عن بعضها . واختلطت اموال الملك بأموال الكهنة وأصبح رجال العسكرية بمثابة خدم ومنفذين لأوامر الكهنة ، وأما طائفة الاشراف فأخذت في الزوال والاضمحلال

وفي ذلك العهد صار رب كل عائلة هو صاحب النفوذ الاعلى والمرجع الاخير هو بالاشتراك مع زوجته الشرعية يستخدم من شاء في فلاحة ارضه واستغلال خيراتها

وفي عهد آمون الاله والملك في العائلة الحادية والعشرين والعائلة الاثيوبية كان له اخصاء واصدقاء في منزلة أشراف المملكة هم بمثابة حاشية خصوصية له

وأما باقي المزارعين والعمال وغيرهم من طبقات الشعب فلم يكونوا وقتئذٍ الاَّ خداماً للاله . وكانت توزع عليهم سنوياً الاراضي للاشتغال فيها . وكان الوسيط بين هؤلاء الفلاحين وبين الملك هم هؤلاء الاخصاء والاصحاب . وقد وجد هذا النظام في عهد أمازيس ايضاً وهذا الحاكم كان يمثل صورة رب العائلة في طبقات عامة . وقد ترك هذا النظام الخاص بطبقتي الاشراف والعامة اثراً ظاهراً محسوساً في أخلاق الامة

وبالجملة فان شكل تقسيم الامة الى طوائف وقبائل مختلفة الطبقات في وادي النيل ابتدأ في عهد ابوخوريس ، ثم في عهد امازيس ، الذي في وقته انشىء نظام الطوائف والقبائل ووضعت القوانين لحماية العمال من اضرار مبادىء الاستقراطية (سطوة الاشراف)

وقد وضع امازيس في قوانينه كل ما يهم في النظامات الخاصة بالاقتصاد السياسي وبين هذه القوانين الاقتصادية السياسية وضعت قوانين خاصة بالعمل وقد استعان الملك أمازيس في عهده بمجمعية وطنية للنظر فيما يلزم إدخاله من الاصلاحات العمومية في البلاد . وهذا ما ساعد على حفظ مركزه أمام رجال الدين وأصحاب المبادىء الارستقراطية

ومن مآثر هذا الملك أيضاً أنه وضع نظاماً آخر لتوسيع دائرة الحرية الشخصية ، وبيان

ذلك انه كان يوجد قبل عهده في كل هيكل من الهياكل المصرية سجل خاص تذكر فيه احصائيات دقيقة عن عدد الاهالي في كل قسم والاراضي التي يمتلكونها

وكان في كل قسم هيكل خاص كان الاله هو سيد هذا القسم وحاكمه فرأى أمازيس ان يلغي هذا السجل ويجعل الاقسام كلها موحدة وتابعة لسلطته العليا . ولكن سجلات الهياكل بقيت طول مدة حكم العائلات الاثيوبية موجودة الى جانب السجلات الملكية التي انشأها ذلك الملك

﴿ طريقة التعامل والبيع والشراء ﴾ كان المصريون القدماء يتعاملون في أسواقهم بطريق التبادل بالاشياء مع جعل القمح الاساس في المعاملة لانهُ من أهم الحاجيات وأما المعادن ذات القيمة فكانت تحفظ لذوي السلطة والمقام

وقد أخذ المتشرعون الاحتياطات اللازمة ليجعلوا النقود من مظاهر الابهة والعظمة في أيدي الكبراء. وفي اول عهد المصريين القدماء لم تكن النقود معروفة بالمرة وبقيت طريقة التبادل بالاشياء ذات القيمة جارية ومستعملة عندهم مدة طويلة وعلى ذلك كانت مبادىء الاقتصاد السياسي في عهدهم غير مؤسسة على مبدأ المعاملة بالنقود باعتبار انها مقياس لقيمة الاشياء والمبنية على قاعدة الاخذ والعطاء بل كانت مبنية على مبدأ الواجب والاحسان

ومن جملة المبادىء الاقتصادية التي تقررت في ذلك الوقت انه لا يجوز تثمين الاراضي وبيعها بالنقود وعليه لم تستعمل النقود في المعاملات إلاَّ في عهد أمازيس ومن ثمَّ صارت العقود كتابية وبالنقود

على ان كل هذه النظامات والقوانين الجديدة لم تغير شيئاً من نظام الاقتصاد السياسي الذي كان معروفاً منذ القدم في هذه البلاد بل ان مصر بقيت مدة طويلة تتخذ القمح اساساً لمعاملاتها الاقتصادية حتى انهُ بعد استعمال النقود بقي القمح حافظاً قيمته باعتباره من أهم الاشياء المستعملة في التعامل والتبادل وبقي في مصر القديمة خزينتان احداهما خزينة النقود والاخرى خزينة الغلال وهي المخازن الملكية

ويظهر ان التقاليد والمبادىء الاقتصادية التي كان يعوّل عليها المصريون القدماء هي التي جعلها الرومان واليونان فيما بعد أساساً لمعاملاتهم وخصوصاً في عهد الملك قسطنطين . وقد وجدت في آثار البطالسة كتابات كثيرة ذكرت فيها كيفية تقسيم الارض في ذلك الزمن القديم . ووجدت مثل هذه الآثار في رشيد

وقد اقتبس الرومانيون من مشايعة امازيس كل ما يتعلق بسلطة اصحاب الاموال وأسياد القبائل والعائلات وتحديدها وما يتعلق بتوسيع دائرة الحرية الشخصية بعد ان كانوا قد تركوا هذه النظامات وصارت منسية

ان آثار هـذه المبادىء الاقتصادية بقيت معمولاً بها في مصر الى نحو القرن الثامن عشر وخصوصاً فيما يتعلق بممتلكات الملك الحاكم حيث كانت الارض توزع سنويًّا وكان نظام المحاسبجي والمحتسب والملتزم عندهم من بقايا ذلك النظام المصري القديم

والاراضي التي كانت توزع على الفلاحين سنويًّا يقومون هم بفلاحتها وزراعتها ويدفعون الخراج عنها وكذلك في الوجه البحري وإلى ذلك العهد اتبع النظام نفسه الذي كان معمولاً به في عهد الملك « امازيس » وهذا مما يدل على ان علم الاقتصاد السياسي كان في ابان تقدمه في ذلك العصر القديم وهو كغيره من الفنون والعلوم المصرية القديمة بلغ اوج التقدم والنجاح ومنهُ اقتبست الامم والشعوب المتأخرة ما مهد لها السبيل في جعل هذا العلم من العلوم العصرية المستقبلة وقد وضعت في هذه الايام المؤلفات الكبيرة والمجلدات الضخمة في شرح مبادىء هذا العلم والفضل في ذلك كله لاجدادنا المصريين القدماء كما يشهد التاريخ